

Distr.  
GENERAL

A/C.1/53/5  
15 October 1998  
ARABIC  
ORIGINAL: SPANISH

## الجمعية العامة



الدورة الثالثة والخمسون  
البند ٧١ من جدول الأعمال

نزع السلاح العام الكامل

رسالة مؤرخة ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ موجهة إلى الأمين العام  
من الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم نسخة من الإعلان المعنون "بيان بشأن حالة الجمود التي وصل إليها نزع السلاح النووي"، الذي اعتمده مجلس بوجواش خلال المؤتمر الثامن والأربعين للعلوم والشؤون العالمية، المعقودة في خوريكا، بولاية كيريتارو، بالمكسيك في الفترة من ٢٩ أيلول/سبتمبر إلى ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨.

وأغدو ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة في إطار البند ٧١ من جدول الأعمال.

(توقيع) مانويل تيلو

## مرفق

[الأصل: بالانكليزية]

بيان بشأن حالة الجمود التي وصل إليها نزع السلاح النووي

صادر عن مجلس بوغواش

لقد وصل نزع السلاح النووي إلى حالة من الجمود. فالبرلمان الروسي (الدوما) لم يصدق بعد على معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها. وقد تباطأت الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي من أجل تحسين إدارة مخزونات المواد الانشطارية والتخلص منها، وتعجيل خطى هذه العملية. وقد ترك كل من حلف شمال الأطلسي والاتحاد الروسي الخيار أمامه مفتوحا ليكون البادئ باستعمال السلاح النووي. وفي الشرق الأوسط، لم يحرز أي تقدم من أجل إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل. ولم يتم التوصل إلى حل بعد للخلاف بشأن البرنامج النووي لشمال كوريا. وقد مني بالفضل الاجتماع التحضيري الثاني للمؤتمر المقبل للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة.

وإدراكا منا لحالة الجمود هذه، فإننا ننظر بجزع وإحباط إلى تجارب الأسلحة النووية التي قامت بها الهند وباكستان: ويعود جزعنا إلى الأخطار المحتملة من انتشار الأسلحة النووية واندلاع حرب نووية، أما إحباطنا فسببه استمرار الدول الحائزة للأسلحة النووية في رفضها القيام على نحو لا لبس فيه بإزالة الأسلحة النووية. فما كان ينبغي أن يشكل إنذارا لجميع الحكومات بضرورة إجراء تغيير جذري في النهج المتبع فيما يتعلق بمسائل الأمن الدولي والأسلحة النووية، مر دون أن يؤدي إلى أي إعادة للنظر في هذه الأمور. وبقدر شجبنا للتجارب التي أجريت في جنوب آسيا، نرى أن أقل ما يمكن أن يقال عن ردود فعل الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية أنها غير كافية. فبعد مرور ثلاثين سنة على فتح باب التوقيع على معاهدة عدم الانتشار، لم ينفذوا بعد أحكام نزع السلاح الواردة في المعاهدة، ولم يظهروا أي نية على فعل ذلك.

على أننا، إذ نشير إلى حيازة دولتين أخريين للأسلحة النووية، نعتقد أن من المهم ضمهما إلى النظام الدولي لتحديد الأسلحة. وفي حين نرحب بإعلان كل من الهند وباكستان وقف تلك التجارب، فإننا نحثهما على التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية قبل انعقاد المؤتمر لاستعراض هذه المعاهدة في السنة المقبلة، وعلى المشاركة بحسن نية في المفاوضات القادمة بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. فضلا عن ذلك، نطلب منهما عدم مساعدة غيرهما من الدول على اقتناء الأسلحة النووية (معاهدة عدم الانتشار، المادة الأولى)؛ والتقييد بالقواعد التي تنظم التعاملات الدولية في المجال النووي (المرجع نفسه، المادة الثانية)؛ وأن تعملوا بنشاط على نزع الأسلحة النووية (المرجع نفسه، المادة السادسة). وستكون هذه الالتزامات معادلة لتصرفها كما لو كانت أطرافا في المعاهدة. إن النجاح في التوصل إلى

معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، تتضمن ضمانات كاملة في الدول الحائزة للأسلحة النووية أيضا، من شأنه أن يتيح للهند وباكستان الحصول على التكنولوجيات النووية على قدم المساواة مع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار.

وللتخفيف من خطر الاستعمال غير المأذون به للأسلحة ووقوع حرب نتيجة سوء فهم أو حادث ما، ينبغي إلغاء حالة التأهب بالنسبة لجميع الأسلحة النووية. والخطوة الهامة الأخرى هي نزع جميع الرؤوس الحربية عن الناقلات وتخزينها في مكان آخر. فإن اتخذت الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية مواقف من هذا النوع تتسم بقدر أكبر من السلامة، تصبح الفكرة المطروحة بأن تمتنع الهند وباكستان عن تحميل ناقلات أسلحتها برؤوس نووية قوية ومتينة. وإننا نشني على المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية لكونها أول دولة حائزة للأسلحة النووية تزيل بالفعل حالة التأهب عن جميع أسلحتها النووية، ويؤكد ذلك ما قيل بأنها سوف تحتاج إلى عدة أيام لتهيئة منظوماتها التي تستعمل الغواصات لتصبح قابلة للاستعمال.

وفي حين نعتبر أن هدفنا النهائي هو قيام عالم خال من الأسلحة النووية، فإن مجلس بوعواش يؤيد، كخطوة مرحلية، التفاوض على معاهدة بشأن عدم البدء باستعمال الأسلحة النووية تشارك فيها الدول الحائزة لتلك الأسلحة، تسليما منه بأن تحقيق ذلك قد يحتاج، في بعض الحالات، إلى إعادة ترتيب للقوات التقليدية وإلى الضمانات الأمنية للدول الكبرى. وستوفر الالتزامات الواضحة المعالم بعدم البدء باستعمال الأسلحة النووية، التي يتم الإعراب عنها بوضوح والتي تنعكس في العقائد العسكرية وأوضاع القوات، الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، وتسهل نزع السلاح النووي. إذ لو كان دور الأسلحة النووية ينحصر في ردع الآخرين عن استعمالها، فلن يحتاجها أحد إن لم تكن في حوزة أحد. وكخطوة في هذا الاتجاه، وسيرا في خطى الصين في التعهد الذي قطعه منذ زمن بعيد والتعهد الهندي الحديث العهد بعدم البدء باستعمال تلك الأسلحة، فسيكون من المستصوب ولا شك التوصل إلى التزام ثلاثي الطرف بعدم البدء باستعمال تلك الأسلحة، بين الهند والصين والاتحاد الروسي، وقد يكون من الممكن تحقيق ذلك الآن. وعلاوة على ذلك، نحث حلف شمال الأطلسي على اتخاذ موقف بعدم البدء باستعمال الأسلحة النووية، إذ أن الأسباب الداعية إلى المحافظة على خيار البدء باستعمال تلك الأسلحة زالت منذ زمن بعيد.

وفي عام ١٩٩٥، عندما جرى تمديد معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى، أكدت الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية من جديد التزامها بإزالة الأسلحة النووية. وللأسف، فليس هناك ما يوحي من قريب أو بعيد بأنها تنوي تنفيذ ذلك. وبعد مرور فترة على إجراء التخفيضات والتكيفات إثر انتهاء الحرب الباردة، يبدو أن البلدان الحائزة للأسلحة النووية مصممة على الاحتفاظ بما يكفي من الأسلحة النووية في ترساناتها لإلحاق أضرار لا حصر لها، إذا ما حدث واستعملت في المعركة. بل يبدو في الواقع أن سياساتها قائمة على أساس الاحتفاظ بالأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى.

وإن كان هذا ما ينتظرنا، فلن يكتب لمعاهدة عدم الانتشار الاستمرار. إذ أن التمييز القائم بين الدول التي يسمح لها بحيازة الأسلحة النووية وتلك التي يحظر عليها ذلك كان من المفترض أن يكون وضعاً مؤقتاً لا دائماً. فإن كانت الولايات المتحدة، وهي أقوى دولة في العالم، تقول بأنها تحتاج الأسلحة النووية لأمنها، فكيف للمرء أن يتوقع أن تتخلى الدول التي لديها فعلاً من الأسباب ما يجعلها تشعر بعدم الأمن أن تفعل ذلك. وقد توقفت حالياً المحادثات أو المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي. فلا مؤتمر نزع السلاح ولا معاهدة عدم الانتشار المعززة تمكن من معالجة هذه المسائل بطريقة جادة. وهذا وضع لا يمكن احتمالته.

ولهذا فإننا نحث جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على التصرف بطرق تتماشى مع تحقيق هدف قيام عالم خال من الأسلحة النووية، وعلى الاتفاق على خطوات محددة تؤدي إلى تحقيق ذلك الهدف.

ومن أجل تقليل الاعتماد على الأسلحة النووية وتمهيد الطريق لإزالتها، ندعو جميع الزعماء السياسيين في العالم إلى الالتزام بمبادئ وأغراض ميثاق الأمم المتحدة وتعزيز نظام عالمي للأمن الجماعي يقوم على عدم الاعتداء، وحل المنازعات بالوسائل السلمية، وسيادة القانون. ونطلب من الدول أن تتصرف بطرق من شأنها أن تؤدي إلى تخفيف بواعث الدول الأخرى إلى تطوير الأسلحة النووية واقتنائها ووزعها. ونطلب إلى مجلس الأمن، على وجه الاستعجال، أن يعيد التأكيد على البيان الرئاسي الذي أصدره في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، معلناً اعتبار أي نشر لأسلحة الدمار الشامل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، وأن يكون ذلك في صيغة قرار من قرارات مجلس الأمن.

ونحث جميع الحكومات والحركات الهيئات غير الحكومية على تعبئة نفوذها المعنوي والسياسي من أجل إعادة نزع السلاح النووي إلى مساره الصحيح.

-----